هل نترحَّم على حقوق المؤلِّفين في شرقنا؟

الأب كميل حشيمه اليسوعيّ*

لا أحد ينكر أنَّ للإنسان حقوقًا مقدَّسة على أكثر من صعيد. فمِن حقّ الشعوب أن تقرِّر مصيرها، ومن حقّ الأفراد أن تكون لهم حرّيّة العبادة والمعتَقَد، إلى جانب حرّيّة التعبير والتعليم والتعلُّم. وما من نظام ديمقراطيّ سليم إلاَّ يعترف للأفراد والجماعات بحقّ الملكيّة، وما يلحق به من حقّ التأليف في ميادين الأدب والإبداع على أنواعه.

إلاَّ أنَّ الاعتراف المبدئيّ شيء والواقع العمليّ شيء آخر. وفي مجال حقوق التأليف خاصّة، البون شاسع بين ما هو راهن وما هو مُرتجى، لا سيّما في بلادنا العربيّة والشرق الأوسطيّة. فلو استمعتَ إلى عدد من مديري كُبريات دور النشر العربيّة، لهالَك ما يخبرونك عن آفة التزوير المستشري في وطننا، حيث تُسْرَق كتبهم القيِّمة التي غذّوها هم ومؤلِّفوها بعصارة قلوبهم وفكرهم وجهودهم، وتُستباح الأملاك الأدبيّة دون وازع ضمير أو رادع أمير. ولا عجب، فكثيراً ما تكون بعض الجهات الرسميّة متواطئة مع المزوِّرين ـ كما حصل لأحد كُتب هذا العاجز ـ أو، إذا راجعتَها شاكيًا، ردَّتك أدراجك بخفَّيْ حُنَين ـ كما حدث في السبعينات لمّا زُوِّر المعجم المنجد في دولة شرقيّة غير عربيّة ـ أو نَصَحك بعض «المخلصين» منها بعدم المضيّ في التحرّي لئلاَّ يعسيك الأتى! فتأمَّل.

(*) مدير دار المشرق ومجلة المشرق.

وقد تعدّدت مصادر التزوير في الكثير من البلدان العربيّة والمجاورة لها، إلاّ أنّ نصيب لبنان منها كان الأوفر في السنوات الأخيرة، بسبب الحرب القائمة على أرضه، وانعدام السلطة الواقية، واضطراب القيم الخلقيّة. واليوم، وعلى الرغم من سعي الدولة الناهضة إلى ضبط الأمور، فالشكاوى من المزوّرين لا تبرح تتعالى الحين بعد الحين في المنتديات الأدبيّة والصحف.

من ذلك تحقيق واسع أجرته صحيفة الأنوار البيروتيّة في تاريخ ١٣ أيّار/ مايو ١٩٩١، الصفحة ٦، عدّدت فيه أنواع التزوير وهموم الناشرين واستياءهم. وكانت الصحف اللبنانيّة قد نشرت قبل أيّام معدودة من التاريخ السابق، خبرًا مفاده أنّ السلطات تحرّكت في طرابلس، عاصمة المحافظة الشماليّة، وداهمت مطبعة تزوّر كتبًا مدرسيّة لإحدى دور النشر المعروفة.

ولمّا كان الشيء بالشيء يذكر، فقد أخذت المؤلّفات المدرسيّة، مع اقتراب موعد افتتاح المعاهد التربويّة، تقع فريسة مستحبّة في شراك المزوّرين النهمين، وراحت بعض دور النشر تحذّر معلنةً استياءها. ففي ١٣/٩/١٩٩١، صدر في جريدة النهار البيروتيّة «إعلان هامّ» به تُنبِّه مؤسّسةُ بدران للطباعة والنشر أنّه «لم يزل موجودًا في الأسواق كمّيّة كتب مزوّرة من الجزء الثاني والثالث والرابع والخامس» من سلسلة القراءة والتعبير مع دفاترها. وهي «تحذّر كلّ مكتبة تشتري وتبيع هذه الكتب المزوّرة من الملاحقة الجزائيّة أسوة بالجهة التي زوّرت الكتب».

وبعد أيّام قليلة، في ١٦/٩/١٩٩١، صدر في الجريدة نفسها «تحذير» به تشير دار العلم للملايين «إلى وجود كمّيّة من النسخ المزوّرة من كتاب المفيد في الأسواق، و«تحذّر كلّ مكتبة وكلّ جهة تشتري أو تبيع هذه الكتب المزوّرة من الملاحقة الجزائيّة».

تزويرٌ يليه تزوير ولربّما تزاوير. وتحذير يعقبه تحذير. ولسوف يأتينا بعد ذلك نذير في إثر نذير! وما النفع، وعلى مَن تتلو، يا داود المزامير. إذ لم ينقض أسبوعان على ذلك التهديد وذيّاك الوعيد حتّى جاءنا بعضُ المخلصين بكتابيْن

من الكتب المدرسيّة الصادرة عن دارنا ـ دار المشرق ـ هما أيّام نزيه وليلى ودفتر أيّام نزيه وليلى قد زوّرهما قراصنة الفكر في عقر بيروت التي عُرفت يومًا بأمّ الشرائع والقانون!

تزوير كتب دار المشرق

وما دمنا في ذكر بعض كتبنا، ولمّا كان المرء أدرى بما في داره، فها إنّي أسوق إلى القارئ ثبتًا بما زوّره المزوّرون من كتب مؤسّستنا في السنوات الأخيرة، وهو في الحقيقة القسم الظاهر من جبل الجليد، والله أعلم بما فاتنا، وكم في الزوايا خبايا!

الكتاب	الجهة المزوِّرة
المنجد في اللغة الطبعة ٢٢، ١٩٧٧	مطبعة موتيار (فتربت موتيارا) ـ إندونيسيا
المنجد في اللغة والأعلام الطبعة ٢٦، ١٩٨٢	دار انتشارات إسماعيليان، طهران، ١٩٨٣
المنجد في اللغة والأعلام الطبعة ٢٦، ١٩٨٢	لا ذكر للدار. عدا تاريخ الطبعة الأصليّة واسم دارنا. زُوِّرت ١٩٨٣؟
المنجد في اللغة والأعلام الطبعة ٢٨، ١٩٨٦	لا ذكر للمزوِّر، وتمّ التزوير سنة ١٩٨٧
المنجد الأبجديّ الطبعة ١، ١٩٦٨	مؤسّسة الفقيه للطباعة والنشر، طهران، سنة ١٩٧٠. وأطلق المزوّر على «طبعته» رقم «الطبعة الأولى». فأبشِر بما سَيلي!
منجد الطلاّب	
ـ الطبعة ١٨، ١٩٧٤	لا ذكر للمزوِّر وسنة السرقة
ـ الطبعة ٢٢، ١٩٧٨	لا ذكر للمزوِّر وسنة تزويره
ـ الطبعة ٣١، ١٩٨٦	زوِّرت في بيروت، ١٩٨٦

[illegible] - عربي - فرنسي الطبعة ١٠، ١٩٨٣	- ذكر المزوّر وسنة الطبعة
منجد الطلاب، عربيّ - فرنسيّ الطبعة ٩، ١٩٨٢	لم يتحفنا المزوّر باسمه الكريم
منجد الطلاب، عربيّ - فرنسيّ وفرنسيّ - عربيّ	حاله كحال نظيرَيْه السابقَيْن
المنجد الفرنسيّ العربيّ للطلاّب الطبعة ٣، ١٩٧٨	زُوِّر في بيروت؟
مبادئ العربيّة، للمعلّم رشيد الشرتوني، الجزء الثاني، طبعة ١٩٦٣	مكتبة فروغي، طهران، ١٩٦٤
نقائض جرير والأخطل، لأبي تمّام، تحقيق الأب أنطون صالحاني	دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٩٧٥
ديوان الأخطل تحقيق الأب صالحاني	دار إحياء التراث العربيّ، بيروت، ١٩٦٩
ثلاثة كتب في الأضداد تحقيق د. أوغست هفنر	دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٩٧٥
تاريخ مختصر الدول، لابن العبريّ، طبعة صالحاني الثانية	دار المسيرة، بيروت (١٢٠٠٠ نسخة)، سنة؟
كنز الحفّاظ في كتاب تهذيب الألفاظ لابن السكّيت، تحقيق الأب شيخو	مؤسّسة النصر، طهران، سنة؟
شعراء النصرانيّة للأب لويس شيخو	مكتبة الآداب، القاهرة، ١٩٨٢. زاد المزوِّر على الغلاف بعد كلمتَي «شعراء

النصرانيّة» كلمتيْن أحريين هما «في الجاهليّة»، وأشار إلى أنّ طبعته «طبعة جديدة مزيدة بمقدّمة وتعليقات وفهارس». أمّا المقدّمة وبعض التعليقات فوجدناها، وأمّا الفهارس فبقيت في قلب المزوِّر وقد هاله أن يفهرس لكتاب ضخم جاء في ألف صفحة، فاكتفى بذرّ الرماد. ولم يخجل المزوِّر من أن يحذِّر مَن سيزوِّر ثمرة تزويره بأنّ «حقوق الطبع محفوظة لمكتبة الآداب بالقاهرة». تُرى، وماذا عن حقوقنا نحن؟

كتاب السياسة المدنيّة، للفارابي، تحقيق د. فوز متري النجّار

المكتبة الزهراء، طهران، ١٤٠٨هـ (١٩٨٧ - ١٩٨٨). وتجاسر المزوِّر فأعلن بالفارسيّة ما تعريبه: «حقوق الطبع والنشر محفوظة للناشر». أيّ الناشرين يا تُرى، الناشر الحقّ أم الناشر الزور؟

فصول منتزعة، للفارابي، تحقيق د. فوز متري النجّار

المكتبة الزهراء، طهران، ١٤٠٥هـ (١٩٨٤ - ١٩٨٥). ويذكّرونا مشكورين بأنّ جميع الحقوق محفوظة.

الأسفار القانونيّة الثانية (من الكتاب المقدّس: طوبيا، يهوديت، أستير، الحكمة، إبن سيراخ، باروخ)

القاهرة، ١٩٨٤ - قُلنا: «شرّ الشرور ما اقترفه الصالحون».

هذا فضلاً عن كتب أُخرى من أمثال السرّ المصون في شيعة القرمسون، للأب شيخو، الذي زوَّر مرّتين على أقلّ تقدير، ومعاجم خيّبي مزوِّروها

AL-FĀRĀBĪ'S
THE POLITICAL REGIME

(AL-SIYĀSA AL-MADANIYYA ALSO KNOWN AS THE TREATISE ON THE PRINCIPLES OF BEINGS)

Arabic Text, Edited with an Introduction and Notes

BY
FAUZI M. NAJJAR
(Michigan State University)

IMPRIMERIE CATHOLIQUE
BEYROUTH
1964

طبعة دار المشرق الأصلية

AL-FĀRĀBĪ'S
THE POLITICAL REGIME
(AL-SIYĀSA AL-MADANIYYA ALSO KNOWN AS THE TREATISE ON THE PRINCIPLES OF BEINGS)
Arabic Text, Edited with an Introduction and Notes
BY
FAUZI M. NAJJAR
(Michigan State University)

AL-ZAHRA - PUBLISHERS

الطبعة المزورة

الفضيحة فارعووا وأعادوا أدوات الجريمة، ومؤلَّفات أُخرى تُزوَّر بطريقة مبطَّنة لا تخفى على الألبّاء؛ كأنْ تؤخذ معظم الأمثلة التي وردت في أحد كتبنا المدرسيَّة فيُقحمها المزوِّر في مؤلَّف(؟) له على أنَّها من إبداعه! أو كأنْ يأخذ أحدُهم ما يزيد على ٨٠٪ من الأمثلة التي ابتكرناها وأوردناها في معجم لنا مزدوج اللغة فيضمّها إلى مُصنَّف له دون ذكر مصدره الأساس، سامحه الله. أو كأن يتبنَّى آخر اسم «المنجد» - وهو عنوان سائر معاجمنا - فيطلقه على كتابٍ له المنجد الطبّيّ، صدر عن دار معروفة في تونس.

وسأذكر في ما يلي وفي هذا السياق حادثةً جرت لي لّما زرتُ في مطلع أيلول/ سبتمبر المنصرم معرض الكتب الدوليّ في دمشق. بادرني أحدهم بقوله: «كتابكم الفلانيّ مرتفع الثمن يصعب على القارئ السوريّ اقتناؤه». قلت: «أجل، فأجر اليد العاملة في لبنان مرتفع، ولا عجب إن كانت أسعار المؤلَّفات اللبنانيَّة أغلى منها في بعض البلدان العربيَّة». قال: «أريد أن أطبع كتابكم عندنا». قلت: «عملكم يشرِّفنا. ولكن هناك شروط وحقوق يجب أخذها بعين الاعتبار». قال: «إن لم تراعوا جانبي، طبعتُ الكتاب غير آبهٍ بإذنكم». قلت: «أبئس بمثل هذه الصراحة (أو الوقاحة؟). أما تبالي بالملاحقات القانونيَّة؟». أجاب، غير هيَّاب، لا يأبه لعقاب: «بلادي غير مرتبطة بمعاهدة حقوق التأليف». قلت: «هب أنَّك مصيب في ادّعائك، فبلادك لن تُعدم من الشرفاء مَن سيقرِّعك على شنيع فعلك ويشهِّر بك. وعلى كلّ حال فأنت على خطأ، وسورية مرتبطة بمعاهدة الحفاظ على حقوق المؤلِّفين». وبيَّنت له ذلك، على ما سيلي، فانكفأ خجِلاً.

البلدان العربيَّة وحقوق المؤلِّف

لا شكّ أنَّ عددًا من البلاد العربيَّة لم يرتبط حتّى اليوم بمعاهدة تحفظ للمؤلِّفين حقوقهم. إلاَّ أنَّ المساعي قائمة لرأب الصدع واليونسكو ورديفتها العربيَّة الألكسو مهتمَّتان كلّ الاهتمام بالموضوع. من هذا انعقادُ الاجتماع الذي ضمّ في تونس بين ٢٨/٥ و١/٦/١٩٩٠ عددًا من المستشارين العرب لدراسة مسألة حقوق التأليف في البلاد العربيَّة وضرورة وضع برنامج دراسات جامعيَّة

في هذا السبيل. وهي بذلك وأشقاؤها العربيان الأقربان إلى لبنان وسوريا، هما من موقّعي معاهدة بيرن (سويسرا) سنة ١٩٣٤[١] ومن حقّ دائنتنا عليها أن نسألها البقاء في طليعة البلاد العربيّة للذود عن حقوق المؤلّفين المهضومة.

وممّا يبشّر بالأمل على كلّ حال أنّ القضاء اللبنانيّ بدأ يتحرّك بعد ركود سنوات الحرب، وشنّت الشرطة بعض الحملات وقدّمت بمداهمات، وطالعتنا الصحفُ ذات يوم بأنّ المدّعي العامّ التمييزيّ قد «رأس اجتماعًا مع عدد من المسؤولين لمكافحة عدّة تجاوزات كالقمار والمتاجرة بالمخدّرات والتزوير» (النهار، ١٢/٩/١٩٩١، ص ٦).

ونحن إذ نُبارك لكلّ الجهود التي ترمي إلى حماية المؤلّفين من جشع قراصنة الكتب، نحذّر من أنّه إن لم تَضرب السلطاتُ العربيّة بيد من حديد، فسيتمادى السارقون ويفتّون من عزيمة الكتّاب ودور النشر، وأنّى للمؤلّف أن يُشجَّع على الإنتاج إن سُرقت ثمار أتعابه؟ وإذا ما استمرّت عمليّات التزوير، ضمُل الإبداع وتقهقرت عمليّة التنمية في بلادنا. ومن العار على وطننا أن تُستباح فيه اليوم ملكيّة الإبداع في حين كان العرب السبّاقين في الماضي إلى التشهير بالسرقات الأدبيّة والإشارة بإصبع الاتّهام إلى الشعراء المزوِّرين المنتحلين. ولعلّ قمّة هذه الريادة بيت شعر الجنّي:

أجِزْني إذا أُنشِدتَ شعرًا فإنّما بشِعري أتاك المادحون مردَّدا[٢]

حقوق المؤلّفين من حقوق الإنسان. والمؤلّفون من أوّل مَن دافع عن حقوق الإنسان. فهلاّ تُحفظ حقوقهم؟[٣]

---

(١) أطلب محاضرة الدكتور جورج جبّور «حقوق المؤلّف في التشريع السوري»، بتاريخ ٣/٢/١٩٩٠، في وقائع اجتماع «لجنة البحوث والدراسات» التابعة لاتّحاد الكتّاب العرب، دمشق. والدكتور ج. جبّور يُعدّ كتابًا في هذا الموضوع.

(٢) إستشهد به الدكتور جورج جبّور في ملاحظاته على اجتماع للمستشارين العرب المنعقد بتونس والمذكور في أعلاه.

(٣) بعد الفراغ من تنضيد عجالتنا في المطبعة، اطّلعنا على مقال صدر في جريدة الحياة اللندنيّة، تاريخ ٢٣/١٠/١٩٩١، بيّن فيه كاتبه، طلال المنجّد، آفة التزوير والمزوّرين. فليراجع. كما علمنا أنّ كتاب الأب لامنس «سريح الأبصار في ما يحتوي لبنان من الآثار» زُوّر في بيروت، ١٩٨٢، و«تاريخ الآداب العربية...» للأب شيخو زُوّر عام ١٩٧٥.